

رأى محرماً عليه ثيابه فنهاه فقال : ائتنى بآية من كتاب الله تنزع  
نيابى فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه  
فانتهوا » (١) .

#### أدلة المنكرين الاستقلال :

وقد اسدل أصحاب هذا الرأي بأن السنة بيان للقرآن ، كما  
قال تعالى : « وانزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » وأجابوا  
عن أدلة الأفتائين باستقلال السنة بأن الآيات التى يفيد وجوب طاعة  
الرسول بقصد منها وجوب طاعته فى بيانه وشرحه « ولا يلزم من  
أمراد الطاعنين تباين المطاع فيه باطلاق فلا دليل فيها على أن ما فى  
السنة ليس فى الكتاب ، وإذا كانت هناك أحكام زائدة فليست  
بزائدة بزيادة شىء ليس فى القرآن بل بزيادة الشرح على  
المشروح » (٢) وعلى هذا رأى يكون الأحكام الواردة فى السنة  
اشتمل القرآن عليها بطريق الإجمال فصح أن تكون السنة بياناً  
للقرآن عن طريق الإلحاق أو التباس أو استنباط لقواعد العمارة  
من الجزئيات أما الإلحاق فقد ينص القرآن على حل شىء وحرمة  
شىء آخر ويكون هناك شىء ثالث لم ينص على حكمه وهذه أخذ من  
كل منهما بلطف فيكون ثم مجال للاجتهاد فى إلحاقه بأحدهما فسيطه  
النبى صلى الله عليه وسلم حكم أحدهما ومثال ذلك : أن الله تعالى  
أحل صيد البحر فيما أحل من الطيبات وحرّم الميتة فيما حرم من  
الخبائث فدارت ميتة البحر بين الطرفين وأشكل حكمها فقال صلى  
الله عليه وسلم : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » (٣) وأما التباس  
فقد ينص القرآن على حكم شىء فيلحق به الرسول صلى الله عليه  
وسلم ما يشاركة فى العلة قياساً عليه ، ومثال ذلك أن الله تعالى  
حرم الجمع بين الأختين ثم قال : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » (٤) ثم  
جاء نهييه صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٨٩ ، الحديث والمحدثون ص ٤٤ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع ص ٤٣٢ بتصريف يسير .

(٣) أخرجه أصحاب السنن : سنن أبى داود بتحقيق محمد محى الدين ج ١  
ص ٢١ ، والزمذى ج ١ ص ٤٧ وقال هذا حديث حسن صحيح ورواه الإمام  
مالك فى الموطأ ص ٤٣ ط المجلس الأعلى والدارى ج ١ ص ١٥١ كلهم برواية  
أبى هريرة .

(٤) النساء ( ٢٤ ) .